او في الاجزاء كانحصار الجسم المركب في اجزائه من العناصر اقول اراد بالثلاث
الوضعية والعقلية والطبيعية وانما قال في الاستقراء سواء كان في الجزئيات او في
الاجزاء ولم يقل مثله في العقلي ليتناول مثل قولنا زيد اما موجود او معدوم فانه حصر
عقلي وليس المنحصر كلا ولا كليا ثم قال فمن قال ذلك على تنبيه تتبع الجزئيات او على ان
الامور المذكورة جزئيات لجزء العلم او الكتاب فكانه قيل كل ما هو جزء فهو
غير خارج عما ذكر لان هذا الجزء وذاك كذلك وتابعه غيره فلا يحتمل ان يراد
ما هو المتعارف اي الاستدلال بالجزئي على الكلي وان يراد معناه لغة ليتناول
الاستدلال بالاجزاء على الكل فقد ركب شططا كمن رام حصرا عقليا اقول يريد به
الرد على النحرير والفاضل الابهري والحق انه وارد عليهما بما يقف عليه من تصور
مفهومي التقسيم والاستقراء فان المقصود من الاول تحصيل العلم بالاقسام
الجزئية بعد العلم بالمقسم الكلي واحواله ومن الثاني تحصيل العلم بالكلي واحواله
بعد العلم بالجزئيات واحوالها على التفصيل بالاستدلال بالاحوال الثانية
على الاولى فلا يمكن اجتماعهما في مادة لافضائه الى الدور وايضا قوله كانه
قيل كل ما هو جزء الى اخره غير صحيح لانه قضية ضرورية يجزم بها كل من تصور
معنى الجزء والخارج فكيف يصح الاستدلال بقوله لان هذا الجزء وذاك كذلك
ثم قال اما ان يكون مقصودا بالذات من العلم اولا اقول هكذا وقع في النسخ
والصواب في العلم ثم قال وهذا الاخير يختص بقسمين احوال الادلة لا باعتبار
تعارضها وما ليس كذلك وله مدخل في الاستنباط غايته انه لم يوجد اقول
يريد بهذا الاخير قوله اولا فان معناه او لا يكون احكاما يستنبط منه اي احوال الادلة
باعتبار تعارضها وانتفاء احوال الادلة باعتبار تعارضها واما انتفاء احوالها مع المدخل
في الاستنباط وان كان هذا غير موجود وفيه بحث لان انتفاء الامرين اما بانتفاء احدهما
او بانتفاء جميعها لا بانتفاء امر مغاير لهما فقوله احوال الادلة لا باعتبار تعارضها صحيح
لانه انتفاء الامر الاول دون قوله وما ليس كذلك وله مدخل في الاستنباط لانه ليس



انتفاء الامر الثاني وهو انتفاء احوال الادلة مع ثبوت اعتبار تعارضها ولا انتفاء
الجميع وهو ان لا يكون احوال الادلة لا باعتبار تعارضها ويمكن دفعه بان المراد انتفاء
الجميع وعبر من انتفاء اعتبار تعارضها بان يكون له مدخل في الاستنباط ثم لم يصح عده
من اقسام المقصود بالذات لانه حينئذ لا يكون مقصودا له اصلا فلينأ مر ثم قال
ولو قيل ما يتضمنه الكتاب اما ان لا يكون مقصودا بالذات ويتوقف عليه ذلك اولا
والثاني اما ان يكون من مباحث الاستنباط الى اخره يخرج المبادي وحدها ويبقى
الارسال في القسم الاخير وكان اشبه بالحصر العقلي وان كان ما ذكر اوضح في
التفهيم اقول هكذا وقع في كثير من النسخ وفيه بحث لان مغايرة ما لا يكون مقصودا
بالذات ويتوقف عليه ذلك المعبر عنه بقوله اولا منشأ والقسمين احدهما ما يكون
مقصودا بالذات وثانيهما ما لا يكون مقصودا بالذات ولا يتوقف عليه ذلك فحق
العبارة ان يقال ما يتضمنه الكتاب اما ان يكون مقصودا بالذات اولا والثاني ساقط
عن درجة الاعتبار كما في الاول والاول اما ان يكون من مباحث الاستنباط الى اخره
فلا يخرج المبادي وحدها بل يكون هذا كالاول حذو النعل بالنعل وفي بعض النسخ
لم يذكر قوله ويتوقف عليه ذلك بل وقع هكذا اما يتضمنه الكتاب اما ان لا يكون
مقصودا بالذات اولا والثاني اما ان يكون من مباحث الاستنباط الى اخره وفيه ايضا
بحث لان ما لا يكون مقصودا بالذات لا يجب ان يكون مبادي لجواز ان لا يكون موقوفا
عليه للمقصود بالذات فلا يصح قوله لخرج المبادي وحدها وان صح باعتبار هذا القيد
في الكلام وتقديره فقوله ولا يحتمل القسمين ايضا كما سبق فالصواب ما في بعضها
هكذا اما يتضمنه الكتاب اما ان لا يكون بالذات ويتوقف عليه ذلك اولا يكون والثالث
اما ان يكون الى اخره فان قيل هذا ايضا ليس بصواب لوجود واسطة بين الاول
والثاني وهو ما لا يكون مقصودا بالذات ولا يتوقف عليه ذلك قلنا وجودها لا
ينافي الغرض وهو خروج المبادي وحدها وبقاء الارسال في القسم الاخير فقط
المقتضي لاشبهية الحصر الاستقرائي بالعقلي وانما ينافيه بالتحقيق تناول ما ذكر

Margin notes:

ای بعد ما انتفى اعتبار تعارضها ان لم يكن له مدخل في الاستنباط صح

اما ان لا يكون مقصودا بالذات ويتوقف عليه ذلك اولا والثاني صح

مقصودا صح

Copyright © King Saud University